يظهر ان يمتنع العطف لان مبنى كلام العرب على الايجاز والاختصار
وانما يعدل الى الاطناب بمقصود لا يحصل بدونه فاذا لم يحصل مقصود
به فيظهر امتناعه ولا يعدل الى ما قدر على جملة واحدة ولا الى العطف
ما قدر عليه بدونه فلذلك قلنا بالامتناع وبهذا يظهر الجواب
عن قولك انى اردت بالرجل زيدا كان كعطف الشئ على نفسه تاكيدا
وان اردت غيره كان ممتنع عطفا وقولك ونصير على هذا النقد بمثل
قولك قام رجل لا زيد فى صحة التركيب ممنوع لما اشرنا اليه من الفارق
فى الاول دون الثانى والتاكيد يفهم بالقرينة والالباس ينتفى بالقرينة
والفائدة حاصلة مع القرائن كما فى قام رجل وزيد وليست حاصلة
فى قام رجل لا زيد مع العطف كما بيناه وقولك وان كان معناهما متغايرين
صحيح ولا ينفعك ولا يضرك وقولك واى فرق قد ظهر الفرق
كما بين القدرة والعرق فالذى اقوله فى هذا انه اريد بالناس غير
زيد جاز وتكون لا عاطفة بما قدرناه من قبل وان اريد العموم
واخرج زيد بقولك لا زيد على جهة الاستثناء فقد كان يخطر انه
يجوز لكن لم ار سيبويه ولا غيره من النحاة عد لا من حروف الاستثناء فاستمر
رايى على الامتناع الا اذا اريد بالناس غير زيد ولا يمتنع اطلاق ذلك
حملا على المعنى المذكور بدلالة قرينة العطف ويحتمل ان يقال
يمتنع كما امتنع الاطلاق فى قام رجل لا زيد فان احتمال ارادة الخصوص
جايز فى الموضعين فان كان مسوغا جاز فيهما والا امتنع فيهما ولا فرق
بينهما الا ارادة معنى الاستثناء من لا ولم يذكره النحاة فان صح ان يراد
بها ذلك افتى قائل الاستثناء من العام جايز ومن المطلق غير جايز
وفى ذهنى من كلام بعض النحاة فى قام الناس ليس زيدا انه جعلها بمعنى
لا وجعلت للاستثناء صح ذلك وظهر الفرق والا فهما سران فى الامتناع
عند العطف وارادة العموم بلا شك وكذا عند الاطلاق حملا على الظاهر
حتى تاتى قرينة تدل على ارادة الخصوص واما قام الناس وزيد فجواز ظاهر

C00010.JPG

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)